مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العولمة
اسم الكاتب: أ.م.د. مفيد ذنون يونس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3046
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٧٩(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٣٩-٥٣]

كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العولمة

الدكتور مفيد ذنون يونس
أستاذ مساعد/ قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

شهدت الأسواق المالية في الدول العربية تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة. وجاء هذا التطور نتيجة اهتمام تلك الدول بتطوير قطاعاتها المالية والمصرفية وإصلاحها وتحريرها انطلاقا من الفهم المتزايد لأهمية الدور الذي تؤديه في تحفيز الادخار وتعزيز النمو الاقتصادي.

يحاول البحث دراسة واقع الأسواق المالية العربية والتحديات التي تواجهها. ومن ثم قياس وتحليل الدور الذي تؤديه في تعزيز النمو الاقتصادي.

وللوصول الى هدف البحث استخدمت بيانات مجمعة لتقدير تأثير تطور الأسواق المالية في أربعة مؤشرات للنمو الاقتصادي هي نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتراكم راس المال، والادخار، والكفاءة ألاقتصاديه.

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام بالدور التنموي الذي تؤديه الأسواق المالية في السنوات الأخيرة من قبل الأكاديميين وراسمي السياسة، ولاسيما في ظل تزايد الاتجاه نحو العولمة. إن الأدلة المستقاة من الدراسات التجريبية الحديثة تؤكد أن الأسواق المالية الواسعة والمنظمة بشكل جيد يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي. من هنا فان النقاشات حول تسريع النمو الاقتصادي في الدول العربية ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار الدور الجوهري للأسواق المالية على نمو النشاط الاقتصادي.

ولقد أولت العديد من الدول العربية اهتماما ملحوظا بتطوير أسواقها المالية وإصلاحها وتحرير قطاعاتها المالية والمصرفية انطلاقا من إدراكها للدور المهم الذي تؤديه تلك الأسواق في تعزيز النمو الاقتصادي. إلا أن شوطا كبيرا من التطوير مازال ينتظر تلك الأسواق لتتمكن من أداء دور مؤثر في النمو الاقتصادي لتلك الدول.

يهدف البحث إلى الوقوف على أهمية الأسواق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي. واستطلاع واقع حال الأسواق المالية العربية والخطوات المتخذة في طريق الإصلاحات والتطوير والتحديات التي تواجه تلك الأسواق، ولاسيما ما يتعلق منها بتأثيرات العولمة. ثم القياس التجريبي لتأثير مؤشرات الأسواق المالية على النمو الاقتصادي.

وينطلق البحث من فرضية أن الأسواق المالية العربية وعلى الرغم من التطورات والإصلاحات المتلاحقة ما تزال قاصرة عن التأثير الفاعل في النشاط

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٢/١٦ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٥/١٧

[٤٠] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

٢. جمع المعلومات عن الفرص الاستثمارية وتحسين تخصيص الموارد

يصعب على المدخرين الأفراد في غياب الأسواق المالية تقييم الشركات والإدارات، وأحوال السوق. لذلك فهم ينأون بأنفسهم عن الأنشطة الاستثمارية بما يؤثر سلباً على تخصيص الموارد. وبدلاً من أن يقوم كل مستثمر بالبحث عن فرص الاستثمار الكفوءة والدفع في مقابل الحصول على المعلومات، يستطيع السوق المالية أن تقوم بتلك المهمة بالنيابة عن المدخرين بكفاءة أكبر، وبما يؤدي إلى تخصيص أفضل لرأس المال، ومن ثمّ تسريع النمو الاقتصادي (Saunders, 2001,16). كما وتشجع الأسواق المالية على تسريع الابتكارات التقنية ومن ثم النمو الاقتصادي من خلال المعلومات التي توفرها حول فرص نجاح المنتجات وطرق الإنتاج الجديدة.

٣. تخفيض المخاطر

هنالك نوعان من المخاطر التي تعمل الأسواق المالية على تقليلها، وهما مخاطر السيولة ومخاطر التسعير.

وتعني السيولة سرعة تحويل الموجود إلى قوة شرائية عند الأسعار المطلوبة. وهذا التحويل تكتنفه مخاطر بسبب اللايقين المرافق لإمكانية إجراء عملية التحويل تلك، وتزداد مخاطر السيولة كلما كانت المعلومات غير متاحة أو أنها متاحة للبعض وغير متاحة للآخرين، وأيضاً تزداد هذه المخاطر بتزايد كلف الاتصالات. وعندما تتزايد مخاطر السيولة يصبح لدى الأفراد والأسر دافعاً للاحتفاظ بالموجودات السائلة وعدم إقراض أموالهم، ومن ثمّ فإن كمية الاستثمارات ستنخفض بما يؤدي إلى تخفيض النمو. وتعمل الأسواق المالية على تذليل مخاطر السيولة، ففي ظل وجود المؤسسات المالية ولا سيّما البنوك فإنها ستحتفظ بالأصول السائلة بشكل متناسب مع توقعات البنك للسحوبات التي يجريها العملاء من إيداعاتهم وبما يوفر فرصة أكبر لزيادة الأموال المعدة للإقراض والاستثمار ورفع النمو الاقتصادي (Isaksson, 2000, 4-5).

وتؤدي الأسواق المالية دوراً مهماً في خلق آلية معلومات تزيد من كفاءة التسعير، فعن طريق تقديم آلية تثمين قيمة الشركات يتمكن المستثمرون من صنع القرارات حول كيفية توزيع مواردهم المالية.

والأسواق المالية تعمل على تخفيض لا تماثل المعلومات (وهي حالة امتلاك أحد أطراف التبادل معلومات لا تمتلكها الأطراف الأخرى) التي تؤدي إلى عدم استغلال كل فرص التبادل. ففي حالة الشركات يؤدي عدم كمال المعلومات إلى استثمار غير كفء عندما لا يكشف المدراء المعلومات الكاملة والمؤكدة عن مشاريع الاستثمار الثمينة إلى المستثمرين والمقرضين الخارجيين. عندئذ لاتستطيع الشركة أن تزيد الموارد المالية الخارجية الضرورية للبدء بالمشاريع. والأسواق التي تعاني من عدم كمال المعلومات تقل فيها فرص الاستثمارات ونوعيتها عن الفرص الممكنة للاستثمار في الاقتصاد. وتؤدي الأسواق المالية دوراً في كبح هذه المشكلة عن طريق جمع المعلومات عن المقترضين المحتملين (Naikumana, 2001, 3) .

٤. المراقبة والتحكم

يمكن للسوق المالية أن تحفز الكفاءة في قطاع الأعمال عن طريق مراقبة الإدارة والتحكم في الأعمال. اذ ليس لدى المدخرون القدرة على التحقق بشكلٍ فاعل

[٤٢] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

٢. مؤشرات تطور الأسواق المالية

يمكن تصنيف مؤشرات تطور الأسواق المالية المستخدمة في الدراسات التجريبية إلى ثلاث فئات أساسية هي :

ا. المتغيرات النقدية

ويطلق عليها أحياناً المتغيرات التقليدية، وهي من المتغيرات المعتمدة بشكلٍ واسع. والمؤشرات المعتمدة هي :

١. عرض النقد بالمفهوم الضيق أو الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
٢. الائتمان الممنوح من البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
٣. الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ب. مؤشرات أسواق رأس المال

١. مؤشرات حجم السوق وهي عدد الشركات المسجلة، والقيمة السوقية لأسواق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
٢. مؤشرات سيولة سوق رأس المال، وهي قيمة الأسهم المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدوران.

ت. المؤشرات الهيكلية والمؤسساتية

وهي مؤشرات تمكننا من تحديد كفاءة النظام المالي بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، وأهم تلك المؤشرات :

١. مؤشر الهيكل المالي الذي يفرق بين النظام المالي القائم على أساس المصارف أو على أساس أسواق رأس المال.
٢. مؤشر تنظيم المصارف، هيكل ملكية المصارف، وتركز المصارف، وهي تعطي معلومات عن درجة تركز القطاع المصرفي، نسبة ملكية الحكومة إلى ملكية القطاع الخاص في قطاع البنوك، ومستوى القيود التنظيمية في أعمال المصارف.
٣. مؤشر الحرية المالية، وتتضمن درجة إدارة أسعار الفائدة ودرجة تدخل الدولة في تخصيص الائتمان .

ثالثاً- الدراسات التجريبية السابقة

في بحث لويزا ورانسير (Loayza and Ranciere, 2002,11-19) قدّم الباحثان تفسيراً للتعارض الظاهر بين مجموعتين من الأدبيات الاقتصادية حول تأثير الوساطة المالية على النشاط الاقتصادي. الأولى: ترى أن العمق الماليFinancial Depth متمثلاً بالاقتراض المحلي الخاص مثلاً يؤثر بشكلٍ موجب في النمو الاقتصادي. والثانية: تجد أن المتغيرات النقدية مثل القروض المحلية هي من أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها التنبؤ بالأزمات وما يرتبط بها من انكماش اقتصادي.

وقد بني هذا التفسير على أساس التفرقة بين التأثيرات الدائمية والتأثيرات المؤقتة للاقتراض المحلي (وهو احد مؤشرات الوساطة المالية) على النمو الاقتصادي. وقد تم استخدم بيانات المقطع العرضي والسلسلة الزمنية لقياس التأثيرات بعيدة الأجل وقصيرة الأجل، وقد وجد البحث أن العلاقة الإيجابية بين

[٤٤] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

٢. الاختلاف في الهياكل الاقتصادية

فقد اتسم القطاع المالي في معظم الدول العربية قبل الإصلاحات، بالخضوع لقيود مختلفة مما جعله شبه معزول عن السوق فيما عدا لبنان وإلى درجة أقل المغرب، اذ كان لهذا القطاع توجه نحو السوق. وبالنسبة لدول مجلس التعاون فقد أمكن للقطاع المصرفي الاستفادة من ارتفاع الدخل من الصادرات النفطية والسياسة المتحررة التي اتبعتها هذه الدول في التوسع في الوساطة المالية وتحقيق تطور في التقنية المتبعة وحشد للخبرات الفنية بما فاق نسبياً ما تم في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣. تباين أولويات سياسة إصلاح القطاع المالي وتطويره

إن إصلاح القطاع المالي وتطويره يتضمن أموراً كثيرة يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

أ. تحرير القطاع المالي، وتتضمن إزالة القيود على أسعار الفائدة وإلغاء القواعد الإدارية على عمل الجهاز المالي والمصرفي ومنح الاستقلالية للمؤسسات المالية.

ب. تشجيع المنافسة في القطاع الخاص، ويتضمن فسح حرية الدخول والخروج للسوق، وإعادة هيكلة قطاع البنوك وخصخصته.

ت. تطوير البنية الأساسية، ومنها إنشاء وتطوير الأسواق المالية والنقدية وأسواق الأوراق المالية ونظم المدفوعات.

ث. تطوير السياسة النقدية، وتتضمن إدخال العمل بالأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية.

ج. الانفتاح على الخارج وإزالة القيود على التدفقات الاستثمارية.

ح. تعزيز الرقابة الاحترازية على المصارف ودعم سلامة الجهاز المصرفي.

وقد تباينت الدول العربية في درجة تركيزها على جانب من الأمور سالفة الذكر دون غيرها، كما اختلفت في أسلوب تحقيقها، إلاّ أنه وبشكلٍ عام، فإن جهود تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي في مجمل الدول العربية قد تركزت حول الآتي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ١٦٨-١٧٤) :

أ. تحرير أسعار الفائدة، اذ تم العمل برفع أسعارها الاسمية تبعه تحرير أسعار الفائدة على الودائع واستخدام معدلات استرشادية للتأثير في تحديد أسعار الفائدة على الأصول المالية الأخرى كمعدلات السوق أو كلفة الوساطة المصرفية، وفي ظل انخفاض معدلات التضخم أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية موجبة في بعض الدول العربية.

ب. التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة وتطوير إدارة السياسة النقدية من خلال المباشرة بإصدار أذونات الخزينة التي يتم بيعها بالمزاد بدلاً من إلزام المصارف وشركات الوساطة المالية بامتلاك أدوات الدين العام ذات العائد المنخفض، بما يمهد الطريق نحو تشجيع وتنمية أسواق الأوراق المالية ووفر للحكومة أداة جيدة لإدارة السياسة النقدية.

ت. الابتعاد عن الائتمان الموجه، وذلك من خلال إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان والتخلي عن الضوابط التي تحدد هيكل موجودات المصارف.

[٤٦] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

١٩٩٩	١٤٩.٢	١٦٣٤	٣٥.٦	١١.٩	٢٣.٩
٢٠٠٠	١٤٨.٢	١٦٧٨	٣٦.٦	٩.١	٢٤.٧
٢٠٠١	١٥٢.٢	١٦٨٧	٤٢.٧	٢٣.٥	٢٨.٠
٢٠٠٢	٢٠٨.٩	١٨٢٦	٦٥.٤	٤٦.١	٣١.٣

المصدر: صندوق النقد العربي، إحصائيات، من الموقع: www.amf.org

ثانياً- التحديات التي تواجه الأسواق المالية العربية

هناك نوعان من التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية منها داخلية والأخرى خارجية .

١. التحديات الداخلية

وهي متعددة، فبالنسبة للمصارف العربية نجدها تواجه بيئة وأوضاعاً متغيرة نتيجة العولمة وتحرر الأسواق الدولية، وترتبط مقدرة المصارف العربية على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة كشبكة الاتصال ونظم المعلومات وتطوير الكوادر البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة والإفصاح. فضلاً عن أهمية إعادة تأهيل الأطر التشريعية والمؤسسية للمصارف، لتحسين أدائها وتوسيع قاعدتها المالية لتواجه تحديات العولمة خلال المرحلة المقبلة. فضلاً عن ضرورة العمل على أساس المنافسة ولاسيما مع المصارف الدولية من أجل حشد المدخرات الوطنية والأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية.

أما أسواق الأوراق المالية العربية فإنها تعاني من أوجه قصور متعددة وتواجهها تحديات مستقبلية كبيرة. ولعل من أهم أوجه القصور تلك هي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ١٨١-١٨٦) :

أ. قصور الأطر التنظيمية والتشريعية.
ب. ضيق الأسواق المالية ومحدوديتها .
ت. صغر حجم الأسواق المالية العربية.
ث. ضعف نشاط السوق الأولي.
ج. قصور الطلب على الأدوات الاستثمارية.
ح. الافتقار إلى الإفصاح وتدفق المعلومات.
خ. غياب أنظمة الاستثمار المفتوحة بالكامل.
د. ضعف أنشطة الوساطة.

٢. التحديات الخارجية

هذا النوع من التحديات أفرزته العولمة كنظام اقتصادي واجتماعي مصدره الأساس تسارع التقدم الحاصل في تقنية المعلومات والاتصالات بجانب التخفيضات المنتظمة للحواجز أمام التجارة الخارجية. وقد مكّن هذا الأمر الشركات متعددة الجنسيات من تجزئة عملية الإنتاج والتوزيع في مواقع مختلفة حول العالم، كما أدى ارتفاع مرونة عمليات الإنتاج إلى التدفق الملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنتج أهم حافز وقوة دفع لظاهرة العولمة.

وفي إطار العولمة أصبحت عالمية الخدمات المصرفية وخدمات إدارة المخاطرة من أهم العوامل التي تؤثر بشكلٍ مباشر في أداء المصارف التجارية والمؤسسات

[٤٨] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

www.wb.com. لقد تم تقدير معادلات انحدار لإجمالي الدول التسعة .ويظهر الجدول ٢ تأثير مؤشرات الأسواق المالية على مؤشرات النمو الاقتصادي المعتمدة في البحث.

أولاً- تأثير مؤشرات الأسواق المالية على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

اظهر مؤشر سيولة السوق، والمؤشر النقدي تأثير موجب ومعنوي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر عدد الشركات المسجلة فقد اظهر تأثيرا غير معنوي.

ثانياً- تأثير مؤشرات الأسواق المالية على نسبة الادخار

يتضح من النتائج عدم معنوية تأثير مؤشرات السيولة وحجم السوق في نسبة الادخار. ولعل هذه النتيجة تعكس جانباً مهماً من أوجه قصور الأسواق المالية العربية والمتمثلة في محدودية الوعي المالي لدى المستثمرين الذين غالبا ما يقومون بتوفير احتياجاتهم التمويلية من المصادر التقليدية، مما أدى إلى محدودية المعروض من الأوراق المالية. فضلا عن انخفاض معدل الدخل النقدي والادخار الفردي في الدول العربية وتدني الوعي الاستثماري لدى الكثير من الأفراد في الدول العربية ولاسيما في الأدوات المالية الجديدة المطروحة للتداول. من جانب آخر فإن ضعف الرقابة السوق على الشركات وافتقار تلك الشركات إلى الشفافية والإفصاح وعدم الالتزام بنشر البيانات والمعلومات عن الشركات قد أدى إلى ضعف الثقة بالسوق وإحجام المدخرين عن دخوله لتخوفهم من تعريض حقوقهم للضياع وتفضيلهم اكتناز أموالهم أو حيازة الموجودات الثابتة.

في الوقت ذاته تبين أن للمؤشر النقدي تأثيراً سالباً في نسبة الادخار. وهو أمر متوقع، اذ يسهم عرض النقد في زيادة معدلات التضخم بما يؤدي إلى عزوف الأفراد عن الادخار والتحول نحو الاستهلاك، وتبين أن نسبة الادخار تستجيب بشكل موجب ومعنوي لتغيرات الدخل.

ثالثاً- تأثير مؤشرات الأسواق المالية في نسبة الاستثمار

ظهر أن للمؤشر النقدي تأثير سالب ومعنوي في نسبة الاستثمار فزيادة عرض النقد عادة ما تأتي بطرق التمويل التضخمي وذلك يؤثر بشكل سالب على الاستثمار. كما تبين عدم معنوية تأثير مؤشر حجم السوق، بينما اظهر مؤشر ألسيولة تأثير موجب ومعنوي في نسبة الاستثمار.

وتعزى عدم معنوية تأثير مؤشر حجم السوق في نسبة الاستثمار إلى ضيق الأسواق المالية ومحدودية التعامل فيها. اذ مازالت الشركات تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على المصادر التقليدية كالبنوك أو المساهمات الشخصية، وذلك رغبة منها في عدم الخضوع لمراقبة السلطات وعدم الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح. ويلعب ضعف نشاط السوق الأولي دوراً في هذا المجال أيضاً إذ بلغت نسبة الإصدارات الأولية من الأسهم والسندات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق العربية المشاركة في القاعدة حوالي ٤%، وبلغت نسبة هذه الإصدارات إلى القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص أقل من ١٠% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ١٨٤). ناهيك عن غياب شركات الترويج

[٥٠] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة(t) المحتسبة

النتائج

١. مازالت الأسواق المالية العربية ضعيفة التأثير في النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك لصغر حجمها، وضعف انتشار التعامل فيها، وضعف مستوى الوعي الاستثماري، ومحدودية انفتاحها على الخارج، وهي عوامل تكمن أسبابها في عدم اخذ مسيرة الإصلاحات أبعادها النهائية وفي ذلك تعزيز لفرضية البحث .
٢. وجد أن لمؤشرات الأسواق المالية تأثيراً إيجابياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولاسيما ما يتعلق منها بمؤشر سيولة السوق والمؤشر النقدي.
٣. لم يظهر تأثير معنوي لمؤشرات السيولة وحجم السوق في نسبة الادخار، وهذا يدلل على ضعف الثقة بالسوق وإحجام المدخرين عن دخوله لتخوفهم من تعريض حقوقهم للضياع. وتفضيلهم اكتناز أموالهم أو حيازة الموجودات الثابتة.
٤. تبين أن نسبة الاستثمار تتأثر إيجابياً بمؤشر سيولة السوق المالي على وجه الخصوص. أما المتغيرات النقدية فقد أثرت بشكل سلبي في نسبة الاستثمار.
٥. لم تؤثر المؤشرات المالية بشكل معنوي على الكفاءة الاقتصادية، باستثناء المؤشر النقدي الذي اظهر تأثيرا سالبا على الكفاءة الاقتصادية.
٦. على الرغم من التطور الملحوظ في الأسواق المالية العربية ،إلا أن تحديات عده تواجهها منها ماهو محلي، ومنها ما هو خارجي متعلق بالعولمة التي تفرض التزامات متعددة على عمل هذه الأسواق لتواكب التطورات السريعة، والمنافسة القوية من المؤسسات المالية الأجنبية التي بدأت تتغلغل في اقتصاديات الدول العربية .

المضامين السياسية

١. الاهتمام جدياً بخلق آليات عمل تضمن رقابة السوق على الشركات وإلزام تلك الشركات بالشفافية والإفصاح و بنشر البيانات والمعلومات عنها لكي تستطيع تلك الأسواق من لعب دور فاعل في تعبئة مدخرات صغار المدخرين.
٢. الشروع بإيجاد الوكالات المحلية لتصنيف وتقييم الملاءة الائتمانية حيث إن وجود مثل هذه الوكالات من شانه أن يزيد إقبال المستثمر على الإصدارات نظرا لما توفره له من مساعده في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
٣. العمل جديا على تنشيط سوق الإصدار الأولي الذي يوفر فرص اكبر لتعبئة المدخرات الأسرية الصغيرة.
٤. على المؤسسات المالية العربية أن تتخذ خطوات جادة باتجاه التكيف مع متغيرات البيئة العالمية المتمثلة في تسارع التطور التقني في ميدان المعلومات واستخدام الإنترنت، والخدمات المصرفية الفورية، والتجارة الإلكترونية من أجل تحسين خدماتها لتكون على استعداد للعمل التنافسي في بيئة العولمة .

المراجع

[٥٢] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ